المقدمة

مع تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وانشغال الدول المستقلة عنه بترسيخ استقلالها وسيادتها وترسيم حدودها وبناء علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الإقليمية والدولية ، حيث أصبحت كل دولة تعمل على رسم سياستها الخارجيه بصورة تتواءَم مع واقع النظام الدولي الجديد والمتغيرات السياسية والاقتصاديه التي رافقت عملية التفكك.

وتعد تركيا من الدول التي أحدثت تحولاً كبيراً في سياستها الخارجيه مستفيدة من خصائصها الجيوسياسية والاقتصاديه لتطرح ذاتها بوصفها قوة إقليمية لها وزنها السياسي" إقليمياً ودولياً.

وكانت نقطة التحول الأبرز بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، حيث اتبعت تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد ووظفت لها العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها على الصعيدين الإقليمي والدولي وعملت على إعادة توجيه سياستها الخارجيه من خلال إعادة تقييم الدول والأقاليم التي تتفاعل معها ، وبذلك احتلت منطقة اسيا الوسطى مكانة متقدمة في حسابات تركيا الاستراتيجية عبر جمهورياتها الخمس كازاخستان ، تركمانستان ، قرغيزستان ، أوزبكستان، طاجيسكتان خاصة بعد الفراغ الاستراتيجي الذي شهدته آسيا الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتعدد اللاعبين الإقليميين والدوليين المتنافسين على بسط النفوذ على هذه المنطقة لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية بفضل موقعها الجغرافي الذي ركزت عليه نظريات السيطرة الاستراتيجية كنظرية ماكندر وما جاء به برجنسكي في إعادة تأكيد أهمية آسيا الوسطى في طرحة لنظريته الماكندرية الجديدة.

وبذلك كانت تركيا من أسرع الدول تحركاً تجاه آسيا الوسطى لدواعٍ عديدة ، فمن الثابت أن هناك روابط تاريخية بين تركيا وجمهوريات" اسيا الوسطى ، والجذر الجغرافي ، والمصالح الاقتصادية ، والترتيبات الأمنية كل هذه العوامل جعلت من السياسة" التركية تتجه صوب هذه المنطقة لتلعب دوراً فعالاً ومؤثراً من خلال توظيف البعد الاثني بعوامله الثقافية والدينية والقومية مع دول آسيا الوسطى.